



كوت ماري عيرال

جمهورية العراق

داد كاي بالاي نيبتتيطادي

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١١/الاتحادية/تميز/٢٠١٠

تتلخص المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم أحمد بهان ومحمد صائب النقشبدي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمسون قس كوريمس وحسين أبو كتنن المكونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - / وارد نجم عبد الله / وكيله المحامي صفاء حسين الشمري .  
التميز عليه - المدعي عليه / وزير النفط / إضافة لوظيفته وكيله الموقوف الطوقسي مروان محي سطم .

الإشعاء:

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري ان شركة توزيع المنتجات النفطية / دائرة توزيع بغداد أصدرت أمرها الجرم رقم (١٨٠٩٢) في ٢٥/٨/٢٠٠٩ والقاضي بمرض غرامة مقدارها (٢٤١٠٨٠٠٠) مليون دينار على التساعة العائدة له والمسماة (ساعة حق الشاعورة) مدعين ان العاملين في التساعة قاموا ببيع اسطوانات الغاز خارج التساعة بدون علم مشرف الاسيالية ، وحيث ان الامر المطعون فيه والمذكور انفا قد جاء مخالفا للقانون ، نظم المدعي لدى المدعي عليه (التميز عليه) / إضافة لوظيفته وسجل بعدد واردة (٢٤٠٩٨) في ١٧/٩/٢٠٠٩ الا انه لم يبت بالتظلم رغم مرور المدة القانونية ، أمام المدعي دعواه بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٩ ونتيجة للمراجعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٠ وبعدد اضطرارة (٢٧٢/ق / ٢٠٠٩ ) حكما يقضي برد دعوى المدعي شكلا وتحيله لعب محاسبة وكيل المدعي عليه / إضافة لوظيفته وذلك انه المدعي قدم طعنه إلى محكمة القضاء الإداري خارج المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ز) من الفيلد (ثانيا) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل ، طعن التميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٧/١٩ طلبا تفحصه لأشباب الواردة فيها .



القرار:

لدى الشايف والمداونة من المحكمة الاتحادية شعبا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلا ، ولدى النظر في الحكم التمييزي وجد انه صحيح وموافق للقانون . حيث ان التمييز (المدعي) قدم التظلم وسجل بعد (٢٤٠٩٨) بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٢ واقام الدعوى بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٢ فكانت الدعوى مقامة بعد مضي المدة القانونية المتصوص عليها في الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المحل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ حيث اشارت الفقرة المذكورة ان مدة الستين يوماً على تاريخ تقديم الطعن تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوماً الواردة في الفقرة (ثانياً) من المادة المذكورة وليس كما جاء باللائحة التمييزية (من اليوم التالي لانتهاء مدة الثلاثين يوماً) حيث ان المحكمة تتبع في الاجراءات التي تتخذها احكام قانون المرافعات المدنية فيما لم يرد به نص خاص وحيث هنا ورد نص خاص وهو (بداية المدة من انتهاء مدة الثلاثين يوماً) وليس (من اليوم التالي) . وحيث ان مدعى الطعن حتمية يرتب على عدم مراعاتها سقوط الطعن مدة (١٧١) من قانون المرافعات ومما تقدم وحيث ان الحكم التمييزي لا يقضي برد الدعوى التزم وجهة النظر المتقدمة يكون صحيحاً قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحصيل التمييز رسم التمييز وسدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/١٢/١٠

الرئيس  
مهدت المصمود

العضو  
فاروق محمد السايدي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكريم طه محمد

العضو  
اكريم احمد بابان

العضو  
محمد صالح القاسبي

العضو  
عزود صباح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون آل كوريس

العضو  
حسين ابو السعيد